

الإطار الوطني المتكامل لمكافحة عمالة الأطفال

يمثل القضاء على عمالة الأطفال وتعزيز حقوقهم محطة محورية في برامج التنمية الشاملة والمستدامة. تدرك المملكة العربية السعودية أن حماية الطفل تتطلب نهجًا استراتيجيًا متكاملًا يتجاوز الحظر القانوني ليشمل توفير شبكات حماية اجتماعية قوية ومعززة بالتعليم.



رؤية 2030 : مجتمع نابض بالحياة

صُمِّمَ هذا الإطار الوطني المتكامل ضمن مساعي المملكة لتحقيق أهداف رؤية 2030، وتعزيز مجتمع حيويّ ونابض بالحياة. يستعرض هذا التقرير التجارب والمبادرات السعودية المنهجية التي تجمع بين الإطار التشريعي الصارم والسياسات الاجتماعية التمكينية.

يمثل هذا النموذج الإقليمي في مجال حماية الطفولة ورقة موقف في المؤتمر العربي رفيع المستوى حول عمل الأطفال وسياسات الحماية الاجتماعية.

رؤيتنا السعودية 2030

نحو مجتمع نابض بالحياة

ومحقّق للطموح .

الالتزام الدولي: التصديق على الاتفاقيات الأساسية

2014م -الاتفاقية 138

التصديق على اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام، مع تحديد السن بـ **15 عامًا** كحد أدنى للعمل.

2014م -الاتفاقية 182

المصادقة على اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، للقضاء على الممارسات الخطرة.

هدف 2025

القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال؛ تماشيًا مع الأهداف الدولية والإقليمية.

نظام حماية الطفل :المظلة القانونية الشاملة

الإطار التشريعي الوطني

صدر نظام حماية الطفل في عام 1436هـ (2014م)، ليوفر المظلة القانونية الشاملة. يحدد النظام حالات الإيذاء والإهمال، ويعتبر الطفل **معرضاً لخطر الانحراف** في حالات محددة.

- ممارسة التسول أو أي عمل غير مشروع.
- الخروج عن سلطة الأبوين.
- الهرب من المنزل أو النوم في أماكن غير معدة للإقامة.
- التسبب في انقطاع الأبناء عن التعليم.

معاً من أجل الطفولة
نظام حماية
الطفل في المملكة

ربط الحماية بالتعليم: نقطة القوة الأساسية



الدعم المشروط

ربط الدعم الاجتماعي بالانتظام المدرسي
لتحويل التشريع إلى أداة وقائية.



التدخل الوقائي

توفير الأساس القانوني للتدخل لمنع التسرب
التعليمي والإهمال الأسري.



الإلزام التعليمي

التسبب في انقطاع الأبناء عن التعليم يُعد
إهمالاً يستوجب المساءلة القانونية.

هذا الإطار التشريعي يبرز كنموذج إقليمي في تطبيقه الدقيق للمتطلبات الدولية، وتوسع نطاق الحماية ليشمل البيئة الأسرية والمجتمعية.

الإطار الزمني للتشريعات والسياسات الوطنية



1436 هـ / 2014 م

نظام حماية الطفل: الإطار القانوني الشامل لحماية الطفل من الإيذاء والإهمال وتجريم العمل غير المشروع



1435 هـ / 2014 م

التصديق على الاتفاقيات الدولية: تحديد الحد الأدنى لسن العمل بـ 15 عاماً والالتزام بالقضاء على أسوأ الأشكال



1446 هـ / 2024 م

التدريب المتخصص: بناء قدرات العاملين بالتعاون مع منظمة العمل الدولية



1442 هـ / 2021 م

السياسة الوطنية: تحديد الأهداف الاستراتيجية وآليات التنفيذ متعددة القطاعات

لا إله إلا الله محمد رسول الله



SNC

اللجنة الوطنية للجان العمالية
بالمملكة العربية السعودية
Saudi National Committee of Workers Committees

السياسة الوطنية 2021 : خريطة الطريق الاستراتيجية

في أبريل 2021م، اعتمدت المملكة السياسة الوطنية لمنع عمل الأطفال وخطة العمل الوطنية المرافقة لها. تمثل هذه الوثائق الأداة التنفيذية المرحلية لتوحيد الجهود بين القطاعات الحكومية والمجتمع المدني، مؤكدة أن مكافحة عمالة الأطفال مسؤولية وطنية شاملة ومتعددة الأبعاد.



محاو ر خطة العمل الوطنية

3

بناء القدرات المؤسسية

تدريب مفتشي العمل وضباط الشرطة والجهات الفاعلة، مع تعزيز التعاون متعدد القطاعات بين الوزارات والهيئات المختلفة.

2

تحسين القانون والإنفاذ

اعتماد قائمة رسمية بالأعمال الخطرة المحظورة على الأحداث، ومراجعة التشريعات لوضع توجيهات إلزامية بشأن العمل الخفيف للأطفال بين 13 و 15 سنة.

1

توسيع قاعدة المعارف والبيانات

إنشاء قاعدة بيانات وطنية حول عمل الأطفال بدعم من منظمة العمل الدولية، وإجراء مسح وطني شامل كل عشر سنوات يجمع معلومات تفصيلية عن الفئات العمرية والجنسية والمناطق والصناعات.

التدريب المتخصص: بناء القدرات الوطنية

دورة تدريبية شاملة للمدربين

في ديسمبر 2024، استضاف مجلس شؤون الأسرة، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية والمركز الدولي للتدريب، دورة تدريبية شاملة لتمكين المشاركين بالمهارات والمعارف اللازمة.

الجهات المشاركة:

- وزارة الإعلام
- وزارة البيئة والمياه والزراعة
- وزارة الرياضة
- وزارة التعليم
- النيابة العامة
- هيئة حقوق الإنسان



الحماية الاجتماعية: معالجة الدوافع الاقتصادية



نظام الضمان المطور

خط الدفاع الأول وأداة وقائية استراتيجية لتمكين الأسر.

الفقر والضغط الاقتصادي

السبب الجذري لدفع الأسر إلى إشراك أطفالها في سوق العمل.

إزالة الدافع الاقتصادي

تخفيف الضغوط المالية ومنع تسرب الأبناء من التعليم.

الاستثمار في المستقبل

دعم إنتاجية الأفراد المستقبليين عبر بيئة تعليمية آمنة.



نظام الضمان الاجتماعي المطور

الأثر الوقائي

يخفف من الضغوط المالية التي قد تُجبر الأسر على إخراج أبنائها من التعليم ودفعهم للعمل.

الاستدامة المالية

تُصرف أموال البرنامج من الزكاة، مما يمنحه استدامة شرعية ومالية طويلة الأمد.

الفئات المستهدفة

- الأرامل والمطلقات
- الأشخاص ذوو الإعاقة
- المسنون والأيتام
- مجهولو النسب
- المتعطلون عن العمل

آليات التكامل بين الضمان الاجتماعي والتعليم

صرف المعاش الشهري



تخفيف العبء الاقتصادي، ومنع حاجة الأسر إلى دفع الأطفال للعمل.

الدعم المشروط بالتعليم



ضمان بقاء الأطفال في التعليم الأساسي، وإيقاف التسرب.

دعم الحقيبة المدرسية



إزالة العوائق المالية المباشرة أمام استمرار التعليم.

خدمات رعاية الطفولة



تمكين المرأة العاملة من المساهمة في دخل الأسرة.



خط مساندة الطفل :آلية الإنذار المبكر

4,157

استشارة

عدد الاستشارات المقدمة

11,962

اتصال شهرياً

متوسط عدد المكالمات الواردة شهرياً

116111

مبادرة وطنية رائدة

يُعد خط مساندة الطفل آلية مركزية لتلقي البلاغات والإنذار المبكر، ويشارك في مجلس إدارته الإشرافية 17 جهة حكومية وأهلية.

21+

بلاغ مُحال

عدد البلاغات المُحالة للجهات المعنية



الأدوار المؤسسية في الإطار الوطني للحماية



برنامج الأمان الأسري الوطني

توفير آلية مركزية لتلقي البلاغات والإنذار المبكر، وإدارة حالات الإحالة.



مجلس شؤون الأسرة

التنسيق الاستراتيجي والإشراف على السياسات المتعلقة بالطفولة والأسرة.



وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

الإطار التشريعي لأنظمة العمل والحماية الاجتماعية، وتوفير الدعم النقدي والتمكين.



وزارة التعليم

ضمان حق الطفل في التعليم، ومكافحة التسرب المدرسي.



النيابة العامة

التحقيق والملاحقة القضائية لانتهاكات نظام حماية الطفل وقانون العمل.

دور اللجنة الوطنية للجان العمالية في مكافحة عمالة الأطفال

تلعب اللجنة الوطنية دورًا محوريًا في حماية حقوق الأطفال ومنع استغلالهم في سوق العمل، من خلال مجموعة شاملة من المهام والمسؤوليات التي تهدف إلى بناء بيئة آمنة وصحية للأطفال في المملكة العربية السعودية.



نقل الملاحظات للجهات المختصة

ترفع اللجنة الملاحظات الميدانية والمقترحات التطويرية المتعلقة بوضع عمالة الأطفال إلى الجهات الحكومية المعنية لاتخاذ الإجراءات المناسبة.



تعزيز التوعية داخل مواقع العمل

تعمل اللجنة على نشر الوعي والثقافة المجتمعية بخطورة عمالة الأطفال وأهمية احترام حقوقهم بين جميع العمال وأصحاب العمل في مختلف القطاعات.



المشاركة في صياغة السياسات الوطنية

تساهم اللجنة بشكل فعال في إعداد وتطوير السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بمنع عمالة الأطفال، مما يضمن وجود إطار قانوني متين لحماية حقوق الطفل.

تمثيل المملكة في المحافل الدولية والعربية

تشارك اللجنة بفعالية في المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية المعنية بحماية الطفل، مما يعزز مكانة المملكة في هذا المجال الحيوي.

التعاون مع مفتشي العمل

تقدم اللجنة الدعم الفني والتنسيقي الكامل وتتعاون بشكل وثيق مع مفتشي العمل لتنفيذ جولات التفتيش الميدانية وضبط المخالفات المتعلقة بتشغيل الأطفال.

شريك وطني أساسي

تعد اللجنة الوطنية شريكًا مهمًا وأساسيًا في الإطار السعودي المتكامل لمنع عمل الأطفال وحماية حقوقهم، حيث تعمل بالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة لضمان تحقيق أفضل النتائج في هذا المجال الحيوي.

التوصيات المستقبلية: نحو نموذج إقليمي متكامل

المشاركة الدولية

موقف عربي موحد في قمة 2026

1

التعاون الإقليمي

تبادل الممارسات الفضلى والخبرات

2

التكامل المؤسسي

تعزيز آليات الإنذار المبكر والتنسيق

3

التمكين الاقتصادي

تكثيف برامج دعم الأسر المنتجة

4

الإطار التشريعي

الحلقة المتكاملة للحماية والتمكين

5

نموذج إقليمي: التجربة السعودية تمثل نموذجًا يمكن تعميمه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القضاء على عمل الأطفال بحلول عام 2025.



اللجنة الوطنية للجان العمالية
بالمملكة العربية السعودية
Saudi National Committee of Workers Committees

شكراً لكم
